ثالثاً : تجديد مفهوم الاشتراكية نظرية البناء الاشتراكي:

ويتلخص التجديد على هذا الصعيد بضرورة صياغة مفهوم جديد للاشتراكية وتدقيق وتطوير نظرية البناء الاشتراكي على ضوء خبرة التجربة ودروس الانهيار وحقائق وظروف العالم المعاصر فلقد اثبتت الخبرة صحة الكثير من النقد الذي وُجه للاشتراكية المحققة من قبل الاشتراكية الديمقراطية والتروتسكية والشيوعية الاوروبية وغيرها. وخاصة فيما يتلعق بأهمية وضرورة الديمقراطية والتعددية الحزبية والعلاقات .الانسانية العميقة وضرورة عدم اقتصار المليكة الاشتراكية على ملكية الدولة وضرورة تنوعها وتعدد اشكالها. وعن الحل الخاطىء للمسائل القومية، وعدم صحة مقاييس تصنيف مراحل تطور الاشتراكية والخطأ في اعتبار المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية مرحلة قصيرة يتم تجاوزها بسرعة، وعدم صحة اختصار الصيغ الاشتراكية في نموذج واحد ورفعه الى مطلق كما دلت التجربة ايضاً على ضرورة اخضاع مسائل مثل اضمحلال الدولة، الحاجة للعلاقات السلعية-النقدية، وغيرها من التنبؤات الى حوار وجدل عميق يسهم في تطوير هذه الاطروحات واغنائها. ارتباطاً بذلك، فان حزبنا يؤكد على ضرورة تمثل خبرة التجربة ودروسها، ويرى ان من واجبه البحث والماركسيين الفلسطينيين والعرب عن الاسهام الفعلي الخلاق في صياغة مفهوم علمي للاشتراكية يسمح بانتاج نموذج عربي لها يتوافق وخصائص شعوبنا وواقعنا، اما الاشتراكية التي سعى اليها فهي اشتراكية متلازمة مع الديمقراطية الاجتماعية والسياسة الفعلية التي تحترم التعددية الحزبية والحرمات الفردية والعامة، اشتراكية ذات مضمون انساني عميق.

رابعاً في تجديد الحزب:

ويتكثف التجديد على هذا الصعيد في اعادة الاعتبار للحزب الماركسي كطليعة واعية ومنظمة ومكافحة ترتبط وثيقاً بالجماهير ولا تتعالى عنها ولا تشكل منظمة انقلابية تسلطية، تستبدل دور الجماهير الشعبية في التغيير الثوري ومن اجل ذلك فان على الحزب الماركسي ان يقوم في بنائه الداخلي وحياته وعلاقاته الداخلية واليات عمله وعلاقاته مع الجماهير على اساس ديمقراطي اعلى، وبحيث تتحول الديمقراطية فيه الى نمط تفكير وحياة، اي الى منهج وان التجديد في الحزب يجب ان لا يقتصر على التجديد النظري في المفاهيم والمبادىء او في ديمقراطية بنائه وعلاقاته، بل يجب ان يشمل تجديد هيئاته والمسؤوليات فيه بشكل ديمقراطي. ولما كانت الديمقراطية في فهما الخلاق تعني عدم احتكار الحزب للنظرية وعدم اعتباره الحكم في صحتها او عدمها لوحده، كما تعني احترام التعددية الفكرية والتنوع وحق الاجتهاد في اطار الماركسية نفسها، فانها تستدعي الاقرار بوجود الاخرين والانفتاح الديمقراطي عليهم وتبادل الرأي معهم من اجل الوصول الى الحقيقة التي لا يمكن ادعاء امتلاكها كاملة. ولا شك ان حزبنا سيسهم فعلياً في هذا المنحى التجديدي وهو ما يجد تعبيره في النقد الجريء لمواقفنا السياسية ولواقعنا التنظيمي المعبر عنها في التقريرين السياسي والتنظيمي وفي التعديلات المقترحة على النظام الداخلي لحزبنا، وفي تأكيده على ضرورة الحوار الديمقراطي بين القوى الماركسية وضرورة السعي من اجل وحدة اليسار الفلسطيني والعربي وفي ضرورة وحدة القوى الثورية العربية من اجل بناء حركة شعبية ديمقراطية واسعة تضم كل القوى ذات المصلحة في النضال من اجل التحرر الوطني والديمقراطية والتنمية والتقدم الاجتماعي والاشتراكية والوحدة.